



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



الجمهورية اللبنانية

المؤتمر الرابع

للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

"التوفيق بين الواقع والمأمول في مجال مكافحة الفساد: نحو

المزيد من الابتكار والتجديد"

فندق إنتركونتيننتال فينيسيا

بيروت، الجمهورية اللبنانية

14-16 أبريل/نيسان 2013

كلمة وزير العدل و رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد في جمهورية

مصر العربية

السيد أحمد مكي

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام علي خاتم المرسلين

• معالي الدكتور / عبد السلام درار - رئيس الشبكة العربية لمكافحة الفساد .

• أصحاب المعالي الوزراء .

• أصحاب السعادة السفراء وممثلي الهيئات الدولية.

• السيدات والسادة الحضر الكرام .

بارك الله في جمعكم هذا ... ترسون به دعائم النزاهة

والشفافية.. وتكافحون الفساد والمفسدين فتقيمون حجة الله

علي الملائكة أنه خلق آدم ليكون خليفته في أعمار الأرض.... وفي

حرب الفساد والمفسدين فذلك سبب خلق آدم ومبرر إرسال

الرسل وإنزال الكتب فطريقكم هذا سار فيه كل الأنبياء
والمصلحين في كل بلدان العالم، وحق للأمة العربية وللإنسانية أن
تتطلع إلي اجتماعكم هذا .. أملاً في أن يجدوا سبيلاً لرد حقوقهم
الضائعة.. وحرّياتهم السلّية .. وأموالهم المنهوبة .. وهي تشعر
بالخجل بأن بلاد العرب ليس فيها على كثرتها من أخذ مكانة بين
دول العالم المتقدم وأن حكامها ... ومثقفوها وشعوبها ... قد
بدووا تراثاً عظيماً ... وتاريخاً مجيداً .

واسمحو لي باسم مصر ... أن اعترف لكم بفضل السبق ...
وأن أعدكم باسمها أيضاً أن تكون مصر كما عودتنا سباقه إلي بذل
الجهد وإخلاص النصيحة .

وقد عانت مصر ولا تزال .. تعاني من الفساد فقد انهار النظام القديم بسبب فساده الذي استشري حت أصاب كل مؤسسات الدولة ... تلك المؤسسات التي إما أن شاركت فيه أو في القليل عجزت عن مكافحته .

إلا ان مصر بعد ثورتها ... وهي لا تزال في ظل آلام المخاض والتمزقات التي تصاحب عمليات التحول تحاول إعادة بناء مؤسساتها أو ترميمها .

وأول ما أدركته مصر من تجربتها الجارية .. أن منع الفساد قبل وقوعه أيسر كثيراً من مكافحته بعد استشرائه .. وأن أول من يصاب بالفساد هي الأجهزة المكلفة بمكافحته .. فيحولها إلي أدوات لحمايته

.. ويستعملها هي بذاتها لضرب الشرفاء والمتطهرين .. علينا أن نتذكر دائماً ونحن نظارد الفساد .. مقولة الشاعر

" ونزع السهام .. كوقعهن آليم "

... ومن هنا كان قرار رئيس مجلس الوزراء المصري بإنشاء اللجنة الوطنية المصرية التنسيقية لمكافحة الفساد، برئاسة وزير العدل وعضوية ممثلين لعشر جهات رقابية وتنفيذية.

وهي اللجنة التي نيط بها مهام منع ومكافحة الفساد .. سواء بالتنسيق بين كافة الجهات الرقابية، أو من خلال صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، أو بتفعيل الإنفاذ الفعلي لاتفاقية الأمم المتحدة فباتت اللجنة هي الجهة الرسمية الوحيدة في جمهورية مصر العربية المنوط بها كل هذه الاختصاصات ذات الصلة بمكافحة الفساد .

السيدات و السادة الحضور الكرام .

إن بناء الديمقراطية .. وإطلاق حريات الأفراد وضمان إسهامهم في صنع القرار السياسي ومراقبته .. هي الوسيلة الوحيدة لمنع الفساد ... وهنا لابد أن نعترف أن ثقافتنا العربية والإسلامية لم تستطع أن تنتج نظاماً يضمن إحترام حقوق الأفراد وحرياتهم ... ورغم أن القيم الإنسانية واحدة ... إلا أن نظم الحكم في البلاد المتقدمة ... أفضل كثيراً مما هو موجود في بلادنا العربية ، ذلك أن شعوب الدول المتقدمة ومثقفها قد إنشغلوا بما ينفع الناس ويمكث في الأرض ... في حين انشغلنا نحن بالزبد الذي يذهب جفاء وبالعلم الذي لا ينفع.

ومن هذا المنطلق بدأت مصر في إعداد مجموعة من التشريعات المتفقة والمعايير الدولية ... تضمن صيانة حقوق

الأفراد وحررياتهم ... وتعمل على إسهامهم في صنع القرار السياسي والاقتصادي ... وتفي بالتزامات مصر بإنفاذ تعهداتها وإتفاقياتها الدولية ومن بينها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ... فكان اعداد مشروعات قوانين تعمل على ترسيخ بنية تشريعية تمنع الفساد وتحد من آثاره ... ومن بينها قانون تضارب المصالح وقانون الحق في المعلومات وقانون تجريم رشوة الموظف الدولي وقانون حماية الشهود ... وقانون الجمعيات الأهلية .

وهنا يكون الشكر واجباً لخبراء الأمم المتحدة .. لاسيما اعضاء البرنامج الإنمائي للامم المتحدة والمكتب المعني بمكافحة المخدرات والجريمة بالقاهرة فلهم منا خالص التقدير على ما قدموه لنا من دعم فني ساهم في تطوير البنية التشريعية والتنفيذية في هذا الخصوص .

وعلي سعيد أمتنا العربية ... كان اهتمامنا ان يكون هناك تعاون اقليمي يضع رؤية عربية موحدة في إطار مكافحة الفساد والحد من آثاره ، فكان قرارنا بالتقدم بطلب لعضوية شبكتكم الموقرة .

كما حرصت مصر علي المشاركة في كل المؤتمرات واللقاءات التي دعت إليها جامعة الدول العربية ... أو إحدي دولها .. أو أي من مؤسساتها .. كما قدمت في إجتماع وزراء العدل العرب مقترحاً بإبرام اتفاقية تلتزم الدول العربية بموجبها برد الأموال المنهوبة ... وإنشاء محكمة عدلٍ عربية تحاكي محكمة العدل الاوربية .. ومحكمة العدل لدول امريكا الجنوبية ... يكون حكمها ملزماً في ذلك الشأن.

كما طالبت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد الحكومة المصرية بالانضمام الي كافة الاتفاقيات العربية .. والتصديق على ما وقعت

عليه منها في مجال مكافحة الفساد ... ولقد بدأت الحكومة بالفعل في تنفيذ ما طالبت به اللجنة .

فضلا عن اتفاقنا مع جامعة الدول العربية بالاشتراك مع دولة قطر ... على تنظيم مؤتمر أقليمي في شهر يونيو القادم تسهم فيه كل الدول العربية وعلى وجه الخصوص دول الربيع العربي ... لبحث سبل مكافحة الفساد واسترداد الاموال المنهوبة .

وعلى الصعيد الدولي نجحت وزارة العدل المصرية .. من خلال اتصالها بممثلي الأمم المتحدة .. والمؤسسات الدولية .. والأوروبية والأمريكية في طرح وجهة نظرها، من أنه توجد صلة بين مكافحة الإرهاب .. والجريمة العابرة للحدود .. والفساد ... وبين رد الأموال المنهوبة إلي شعوبها .. ذلك أن أكبر أسباب الدعوات

الغاضبة للشعوب المنهوب أموالها ضد الدول المتقدمة ... هو
شيوع فكر معادٍ للحضارة الحديثة مبعثه الماضي الاستعماري لتلك
الدول .. وأنها تحمي استبداد الحكام وفسادهم .. بل الاعتقاد بانها
شريكة في نهب أموال تلك الشعوب ... بسماعها للحكام الفاسدين
وأعوانهم بالاحتفاظ بهذه الأموال في بلادها .. أو في بلاد خاضعة
لنفوذها.. متعلقة بإجراءات عقيمة .. أو مشككة في الأحكام الصادرة
برد تلك الأموال في حين أنه باسطاعة تلك الدول المتقدمة أن
تلجأ إلي تحريات أجهزتها المتخصصة في تعقب تمويل الإرهاب ..
في رصد الاموال المهربة والافصاح عنها ... ومن ثم ردها .. على
نحو يظهر شعوبها من الاستفادة بالأموال المتحصلة من جرائم ...
ويعيد ثقة شعوب العالم الثالث في مدى إحترام الدول المتقدمة للقيم
الإنسانية التي تدعو إليها .

ولقد أعرب ممثلو الدول التي عرضنا عليها وجهة نظرنا تلك
... عن تفهمهم لمنطقها ... ورضاهم بمقتضاها ... ووعدوا بأن
ينقلوا هذه المبادرة إلى أصحاب القرار في دولهم ... ووعدونا بأنه
سيصدر في شهر يونيو القادم ما يفيد الاستجابة لتلك المبادرة .

حضرات السيدات والسادة الحضور الكرام.

إن فكرة هذا الاجتماع و مشاركة مصر فيه لتكشف بوضوح
عن الأهمية البالغة للموضوعات المدرجة بجدول الأعمال، والتي
تعكس في حقيقة الأمر ضرورة التضامن لتطوير آليات التعاون
الإقليمي في مجال مكافحة الفساد، ولا سيما ما يشكل منها جرائم
عابرة للحدود.

لا شك ان هذا الاجتماع ايضا سيكون فرصة طيبة مباركة
للاطلاع على بعض التجارب والنماذج للتدابير التي اتخذتها الدول
اعضاء الشبكة في مجال مكافحة الفساد، كسن و تطوير القوانين

الخاصة ذات الصلة أو في المجالات الامنية أو القضائية، ونحن نتطلع الى تبادل خبراتنا في ذلك المجال ونرنو الى خلق منظومة اقليمية تشريعية، وأستحداث آليات غير تقليدية ومبتكرة من خلال قواعد و تدابير وقائية تستوعب خصوصية ظواهر الفساد المستحدثة ... وتضمن استحالة افلات الفاسدين من العقاب .

و ختاماً قد يرى النظر في التوصيات الاتية :

1. إنشاء آلية تنفيذية اقليمية تابعة للشبكة العربية للنزاهة والشفافية تكون مهمتها التنسيق بين الدول الاطراف والدول الأجنبية في مجال استرداد الاموال الناتجة عن الفساد، فضلا عن تفعيل الوسائل الودية لتسوية المنازعات المتعلقة بذلك الاسترداد والمنصوص عليها في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وتبدي مصر إستعدادها الكامل للاستضافة الدائمة لتلك الآلية ودعمها بكل ما يلزمها.

2. دعم وتوحيد الجهود المبذولة في شأن مطالبة الدول الأجنبية باستخدام ما لديها من معلومات متعلقة بمكافحة الارهاب وغسل الاموال، وذلك في مجال المساعدة في استرداد الاموال المنهوبة و المتحصلة من الفساد .

3. تبني اعضاء الشبكة للمقترح المصري المقدم لجامعة الدول العربية بانشاء محكمة العدل العربية ومنحها اختصاص الزام الدول العربية برد الاموال الناتجة عن الفساد .

وأخيراً فان مصر ليشرفها استضافة الاجتماع القادم للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

حضرات السيدات والسادة الحضور الكرام

في النهاية أود أن أؤكد على اننا نتطلع باهتمام كبير، لهذا الاجتماع الهام ، آمين أن يثمر عن ما فيه استفادة لدولنا العربية، وتحقيق ما نتطلع إليه من تفعيل آليات جادة جديدة لمنع الفساد ومكافحته، و ذلك بالآليات حديثة و فكر متطور .

و الله الموفق ،،،

وزير العدل

بجمهورية مصر العربية

المستشار / احمد محمود مكي

رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد